مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.602
15 August 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة الثانية بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: أوراشيو أرتياغا (فنزويلا)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة ٦٠٢ لمؤتمر نزع السلاح .

أود أولا أن أقدّم بياني الافتتاحي . إنه لشرف لي أن أتولّى رئاسة مؤتمر نزع السلاح نيابة عن فنزويلا . وأود بهذه المناسبة أن أؤكد الالتزام الذي لا رجوع فيه من فنزويلا ورئيس الجمهورية كارلوس أندرز بيرز نحو قضية نزع السلاح التي تحظى في هذا المؤتمر بمحفل ذي أهمية أولى أساسية . وفي رأينا أن كل شيء متعلّق بجهود تعزيز الجوانب المختلفة المتشعبة لنزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، له أهمية أساسية ، ولذا سنواصل المشاركة الفعّالة في هذا المحفل وغيره من المحافل ذات الصلة . وتؤمن فنزويلا بامكانيّات هذا المؤتمر والقدرة المشتركة على المضي قدما بمزيد من التصميم نحو الأهداف التي حدّدناها بأنفسنا وفقا لمتطلبات وتوقّعات هذه الأوقات المضطربة .

وأودّ أن أعرب عن الامتنان والتهاني الخالصة الى السفير ستيفان ليدوغار من الولايات المتحدة على الطريقة الفعّالة والماهرة والمسؤولة التي ترأس بها أعمال المؤتمر أثناء فترة ولايته . فنحن نقدّر حقيقة رئاسته . كما أود أن أعرب عن التقدير والتهاني الى السفراء الموقّرين راساتورام من سري لانكا ، وهيلتنيوس من السويد ، وباتسانوف من الاتحاد السوفياتي ، وسولزبي من المملكة المتحدة ، على أدائهم تلك المهمة بحكمة منذ بداية العام الجاري .

وأود أن أعرب عن استعدادي التام وتصميمي الكامل في أداء المهام الملقاة على عاتقي خلال هذه الفترة ، بما في ذلك الصياغة والاعتماد النهائي للتقرير الذي على المؤتمر أن يقدمه الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأنا واثق من أنني سأحظى بالتعاون القيّم من المندوبين الموقّرين ، وبالدعم الفعّال من الأمانة والسفيرين كوماتينا وبيراساتغوي ، في انجاز مهامي وخاصة في صياغة واعتماد التقرير الذي ، كما تعلمون ، يعبّر عن العمل المكثّف المنجز في بحر السنة .

إن الوضع الدولي الذي نجد نفسنا فيه الآن مختلف عنه منذ بضع سنوات فقط فالأحداث التاريخية في السنوات الأخيرة قد اتّسمت بالتخلّي عن الخصومات والتصلّب وأتاحت ظهور احتمالات أفضل للسلم والتضامن والتفاهم في سبيل توافق الأمم . وقد ساعد توخّي الحوار والصراحة الذي تميّزت به الأحداث العالمية الآن على وضع اتفاقات لنزع السلاح وتدابير لبناء الثقة مما يشجع على المزيد من التقدّم في هذا المجال بعملية متصاعدة . بل حتى الأزمات الخطيرة المؤسفة مثل حرب الخليج قد جعلت المجتمع الدولي

يدرك الخطر الذي يشكّله استخدام أسلحة التدمير الشامل ، والحاجة الى اتخاذ تدابير ملموسة لازالة هذا الخطر .

وقد رحبنا مع عظيم الارتياح بمعاهدة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية (ستارت) التي تم توقيعها مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد تسع سنوات من المفاوضات المضنية . وهذه خطوة هامة جداً في تاريخ المفاوضات الثنائية بشأن تحديد الأسلحة ، نأمل أن تؤدي الى مناخ يتسم بالمزيد من الشفافية والوضوح والثقة في العلاقات الدولية ، والى اتفاقات في المستقبل لنزع السلاح تجعل من الممكن تديل الردع النووي باستراتيجية قائمة على أساس الأمن المشترك . كما نأمل أن تحدث اتفاقات بهذه الأهمية أثراً مواتياً على جهود نزع السلاح المثابرة الجارية الآن في المحيط المتعدد الأطراف وخاصة في هذا المؤتمر .

ونأمل دائما في أن الرسالة المقدمة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة من مؤتمر نزع السلاح في تقريره السنوي ، سوف تسجّل تقدّما في المفاوضات الجارية تحت رعايته . ومن المثير للاعجاب في هذه المناسبة أن تقدّماً حقيقيا قد أمكن احرازه في معالجة موضوع الأسلحة الكيميائية . فمن الواضح الأهمية في هذه المفاوضات ادراج الاشارة الى حظر استخدامها في ولاية اللجنة المخصصة وكذلك في الأجزاء ذات الصلة من مشروع الاتفاقية ، والأحكام بشأن التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية . ونحن ندرك الاتجاه الشجاع الذي اتخذته هذه المفاوضات نتيجة لقرار حكومة الولايات المتحدة بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد أي بلد في أية ظروف ، وتدمير كافة ترساناتها من هذه الأسلحة . وعلى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، كما ورد بالنص في ولايتها ، أن تكثّف أعمالها بغية التوصل الى اتفاق نهائي بشأن هذه الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٢ . وأود أن أشجع جميع الوفود على مواصلة جهودها في سبيل هذه الغاية .

وفيما يتعلق بالبنود الأخرى من جدول الأعمال ينبغي أن أضيف أن هناك منهجية جديدة قد وضعت في مختلف اللجان ، وأتاحت تقييما أفضل لمختلف الجوانب المتعلقة بالبنود المطروحة أمامها . وأعتقد أننا سوف نستطيع نتيجة لهذا العمل ، احراز تقدم بالتالي في اجراء تحليل أوفى بغية اتخاذ تدابير .

وقد تم مؤخرا انجاز الاجتماعات غير الرسمية بشأن البندين ٢ و٣ من جدول أعمالنا وهما نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح النووي . ففي المناقشة تمّ تحديد مختلف المواقف بالتفصيل كما تمّ تلقي معلومات هامة عن مختلف المبادرات ذات الأهمية الخاصة . ولا يفوتني أن أذكر بصفة خاصة المشاورات التي أجراها السفير الباكستاني كمال بشأن تحسين أداء وفعالية أعمال المؤتمر . فلا شك في أنها تشكّل الأساس الملائم

لبحث هذا الموضوع في المستقبل . هذا بالاضافة الى أن المشاورات التي أجريت بشأن توسيع عضوية المؤتمر كانت مفيدة في توضيح المواقف واتاحة المزيد من البحث الوافي لهذا الموضوع .

وأود أن أعرب عن تمنياتي لرؤساء مختلف اللجان بكل النجاح في عملية التفاوض واعتماد تقاريرهم . وأنا تحت تصرفكم تماما للتعاون حيثما استطيع . وعلينا أن نستفيد الى أقصى حد ممكن من الوقت المتاح للتقدم في أعمالنا .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ، ممثلو الارجنتين والولايات المتحدة الامريكية وكندا (الذي سيتحدث باعتباره رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الاشعاعية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ورئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وأعطي الكلمة الآن لأول متحدث على القائمة وهو ممثل الارجنتين ، السفير غارسيا موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين)(الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي بصفة خاصة لأن ممثل بلد عظيم من أمريكا اللاتينية مثلكم قد تولى اليوم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وانني بالتأكيد لست أول أو آخر دبلوماسي أرجنتيني يكون له شرف وسرور العمل تحت قيادتكم . فقد شهدت الطريقة التي تبينت بها خبرتكم الدبلوماسية الواسعة على المسرح الاقليمي حينما كنتم نائب وزير خارجية فنزويلا . ونحن واثقون كل الثقة من أن مفاوضاتنا سوف تستفيد في هذه المرحلة النهائية بشخصيتكم وخبرتكم وكفاءتكم المهنية .

ومنذ ما يزيد بقليل على عام مضى بدأنا نحن والوفد المقرر لجمهورية البرازيل الاتحادية ممارسة تقديم بيانات مشتركة أمام هذا المؤتمر بشأن المسائل الجوهرية موضع الاهتمام المشترك . وفي ذلك الوقت منحت لي فرصة لابداء ملاحظات عامة مشتركة فيما يتعلق بالبند الأول من جدول أعمالنا . وفي بداية الدورة الحالية ألقى السفير الموقر روبنز ريكييوبيرو - الذي سافتقده كثيراً جداً بعد مغادرته هذا المؤتمر - خطابا أمام المؤتمر فيما يتعلق بالاعلان الخاص بالسياسة النووية المشتركة الذي وقعه رئيسا بلدينا في فوز دو إغناكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وقال سفير البرازيل في تلك المناسبة إن المعدات والعمليات القائمة في بلدينا في المجال النووي كانت النتيجة اللازمة والطبيعية للتعاون الواسع والثابت والوثيق الشامل لجميع المجالات الرئيسية . وقد اثبتت هذه المنجزات بدورها أن بناء الثقة في المجال النووي يمكن تحقيقه من خلال التعاون الوثيق في المجالين التقني والسياسي على أساس من الصراحة والشفافية .

وأود هذا الصباح ، متحدثا مرة أخرى نيابة عن الوفدين ، أن أوضح أنه بموجب المرحلة الاولى المبيّنة في الاعلان الصادر في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ في غوادالاجارا بالمكسيك ، بمناسبة اجتماع القمة الاخير لرؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ، قام الرئيسان منيم وكوللور بتوقيع "اتفاقية بين جمهورية الارجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية من أجل الاستخدام السلمي البحت للطاقة النووية" . فمن الناحية العملية تقيم الاتفاقية رسميا نظام محاسبة ومراقبة مشترك للمواد النووية ولا سيما فيما يتعلق برصد جميع المواد النووية في جميع الانشطة النووية الجارية في البلدين . ولادارة هذا النظام تنشئ الاتفاقية وكالة اشرافية برازيلية ـ ارجنتينية للمحاسبة والمراقبة . وستكون هذه الوكالة مكونة من هيئتين ـ إحداهما ذات طابع سياسي وهي اللجنة التي ستشرف على التشغيل الشامل للنظام ، والاخرى هيئة فنية وهي الامانة التي ستقوم بتنسيق الاعمال اللازمة لجمع المعلومات واجراء عمليات التفتيش ومعالجة البيانات التي يتم جمعها . وفضلا عن ذلك ، وكدليل إضافي ، واعتقد أنه قاطع ، على الطابع السلمي للبرامج النووية للبلدين ، نحن الآن نتفاوض مع وكالة الطاقة الدرية الدولية على عقد اتفاق ضمانات مشترك .

وترى البرازيل والارجنتين أن هذه المبادرات تشكل ضمانا تاما وكافيا وقابلا للتحقق ، للاهداف السلمية من برامجهما النووية . ولكن بالنظر الى الاهمية التي يعلقها البلدان على معاهدة تلاتيلولكو ، فسوف يعتمد البلدان مبادرات تجعلها تدخل تماما في حيز النفاذ ، بما في ذلك اجراءات لتحديث وتحسين المعاهدة .

أما الاتفاقية بين جمهورية الارجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية من أجل الاستخدام السلمي البحت للطاقة النووية ، فهي تتطلب موافقة تشريعية في البلدين لتصبح نافذة المفعول . وسوف يجري تعميم النص في هذا المؤتمر في الوقت المناسب .

وتعزز الاتفاقية كمك ملزم قانونيا علاقات التعاون الخاصة القائمة بين بلدينا في المجال النووي . وفي هذا السياق ينبغي ملاحظة أن النظام الذي تقيمه الاتفاقية ستكمله تدابير في مجال التكامل الاقتصادي تهدف الى حرية حركة المواد والمعدات النووية بين البلدين . وهذا الجانب له أيضا أهمية خاصة لانه جزء لا يتجزأ من خطة أشمل للتنمية تتضمن جميع مجالات الانتاج في البلدين وتمتد الى أوروغواي وباراغواي في محتوى السوق الجنوبية المشتركة .

وفي هذا المسعى الجاد الذي يعني الخروج نهائيا من هوة التخلف ونقص التنمية ، فإننا نعطي الاولوية اللازمة الى البرامج العلمية والتكنولوجية . ونحن مسرورون للغاية إذ توصلنا الى صك يكفل استجابة ملائمة للاهتمامات المشروعة التي قد

تثيرها التكنولوجيات المتقدمة المزدوجة الاستخدام . وهذا مثل للتعاون الدولي يبين أنه من الممكن ايجاد طريق لتبادل أوسع بحيث لا تبقى التكنولوجيات المتقدمة حكراً لقلّة . وفي هذا السياق يتبين من العملية الواسعة النطاق للتكامل بين الارجنتين والبرازيل وتفرعاتها الى بلدان أخرى في المنطقة ، أنه من الممكن في رأينا توفيق الحيازة التي لا غنى عنها للتكنولوجيات المتقدمة مع اطار اقليمي ثابت يمكن التنبؤ به ويكون خاليا من الشكوك من وجهة النظر الامنية .

وقد أتاحت لنا حوادث الزمن والتاريخ فرصة لم تكن متوقعة للقيام بأدوار قيادية في عالم متزايد الاعتماد المتبادل والتكامل . فالعوامل الاقتصادية والصناعية والتاثيرات عبر الوطنية للتكنولوجيا قد خلقت شبكة من المصالح المشتركة وتدابير بناء الثقة بما يسمح لنا بمعالجة متعددة الاطراف للمشاكل السياسية على أسس مختلفة . وفي رأي الارجنتين والبرازيل أن هذا الوضع يتطلب مساعي للتوصل الى توافق دولي واضح في الآراء بشأن المسائل والمجالات الهامة . وفي مجال العلوم والتكنولوجيا يبدو لنا من الضروري العمل على اجراء تحليل تفصيلي على أساس المعايير الاكثر ملاءمة للعصر . وقد أوضحنا ذلك في وثيقة مشتركة أمام لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . ويبدو أن عملية من هذا القبيل سوف تقتضي ، من ناحية ، أن نعالج المشاكل النوعية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل ، ومن الناحية الاخرى ، أن نتفق على ارشادات متوازنة تأخذ في الحسبان الجوانب المتعلقة بالاستخدام المزدوج لأية تكنولوجيا وتكون في الوقت ذاته غير معرقلة لاستمرار استنباط وتطبيق ونقل تكنولوجيات جديدة وما يتعلق بها من متطلبات اقتصادية وصناعية . وكما أثبتنا في الاطار الاقليمي ، نعتقد أنه من الممكن انشاء أجهزة ملائمة لبناء الثقة تهدف الى تعزيز الأمن الدولي باجراءات تكميلية مشتركة في نظام فعال للتعاون في التكنولوجيات المتقدمة .

وفي القاموس السياسي في عصرنا تتميز كلمة "تغيير" بأنها شيء ثابت . وهناك كلمة أخرى ربما أقل استعمالا ولكن لها أولوية خاصة في شؤون الأمن وهي "الاستقرار" . والمفهوم منهما أن التغيير الذي يجب تشجيعه ورصده يتطلب قدراً لا غنى عنه من الاستقرار العالمي من أجل وضع اطار ملائم من السلم والأمن . ونعتقد في هذا السياق أن التقدم الضروري على المستوى الاقليمي ينبغي أن يصحبه بلا جدال انسجام على المستوى العالمي . فنظام الأمن الجماعي الذي تخيله من وضعوا ميثاق الامم المتحدة ، أتيحت له الآن في رأينا فرصة لترجمته الى عبارات ملموسة . وما يجب عمله ، لا أكثر ولا أقل ، هو تعريفه وتنفيذه بطريقة متوازنة وربما في هذا المؤتمر بالذات .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الارجنتين على بيانه نيابة عن الارجنتين والبرازيل ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية)(الكلمة بالانكليزية):
طلبت الكلمة اليوم لعدة أغراض . أولها الترحيب من كل قلبي بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وأشكركم على كلماتكم الرقيقة عن ولايتي المنتهية لتوّها . أما ولايتكم فسوف تكون أكثر تحديا واتساعا . ولكن دون شك أنك الدبلوماسي المناسب تماما ذو المواهب المناسبة تماما لاعطائنا ما نحتاجه من توجيه صحيح وقيادة رشيدة . وكما ذكرت في خطابي الختامي في الاسبوع الماضي ستلقى مني ومن وفدي التأييد التام في تحملكم هذه المسؤولية لعدة شهور مقبلة .

وثانيا أود تقديم وثيقة من الولايات المتحدة بشأن تجربة وطنية للتفتيش بالتحدي أجريت في العام الماضي بمرفق للانتاج الكيميائي التجاري في الولايات المتحدة . ويمثل هذا التفتيش تجربة من سلسلة تجارب من هذا النوع تجريها حكومة الولايات المتحدة في المرافق التجارية والحكومية . ودون أن أخوض الآن في تفاصيل الدروس المستخلصة من هذه التجربة المفيدة سأبدي مجرد ملاحظة بأن هذه الوثيقة قد سلمت الى الأمانة لتوزيعها باعتبارها وثيقة رسمية للمؤتمر . وسوف تتاح لكم في وقت قريب .

وثالثا ورابعا من عناصر ملاحظاتي اليوم أتطرق الى الأسلحة الكيميائية والى عملية اعداد التقرير التي يقوم بها مؤتمر نزع السلاح الآن . ومع هذه العملية أكثر الحاحا من حيث الضغوط الزمنية التي نواجهها فإني أود أن أبدي ملاحظاتي الرئيسية عن الهدف الأساسي الأهم بكثير لمؤتمرنا في هذه اللحظة: وهو ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٣ . فمنذ اعلان الرئيس بوش مبادرته بشأن الأسلحة الكيميائية في ١٣ أيار/مايو ، أحرزت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تقدما هاما . فالمادة الأولى من مشروع الاتفاقية تنص الآن بوضوح على حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ضد أي بلد مهما كانت الظروف . وفي المادة الرابعة ليس هناك الآن أي شك في الالتزام بالتدمير التام للأسلحة الكيميائية خلال فترة العشر سنوات بعد نفاذ الاتفاقية . ويبدو أن الاتفاق قريب على وضع المادتين العاشرة والحادية عشرة في التذييل الأول "للنص المتداول" ، وينبغي أن نتمكن من اتخاذ نفس الخطوة مع مادة سادسة محسنة بالمثل . ونحن الآن في خضم الاستكشاف الجاد للتفتيش بالتحدي ، فهو أهم قضية شائكة في اتفاقيتنا . ونعتقد أيضا أن التقدم المحرز في عدد من المجالات الأخرى مثل الولاية القضائية والسيطرة سيبين في "النص المتداول" .

وإذ لا يغرب هدفنا عن بالنا فانني أعرض عليكم أنه يجب علينا الآن اتخاذ قرار واع لتوجيه طاقاتنا بمزيد من التركيز على القضايا الرئيسية خلال الفترة الباقية من عام ١٩٩١ . وفي رأيي أن هناك حاليا أربع من هذه القضايا في هذه المرحلة: وهي التفتيش بالتحدي ، والتحقق في الصناعة الكيميائية ، وتكوين المجلس التنفيذي وعملية اتخاذ قراراته ، وعالمية الاتفاقية . وسأتحدث عن كل من هذه القضايا في دورها .

١٨٨٥ح

ففيما يتعلق بالتفتيش بالتحدي ، كما تعلمون ، قدمت الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، واليابان ، واستراليا في الشهر الماضي منهجا جديداً يستهدف تحريك المؤتمر أخيراً نحو تسوية هذه القضية الرئيسية . وقد سعت وفود الدول الاربع الى تحقيق التوازن الصحيح بين الوصول اللازم الى المرافق من أجل التحقق ، وبين ضرورة حماية الانشطة الحساسة التي لا علاقة لها بالاسلحة الكيميائية وتجنّب احتمال اساءة استعمال أحكام التفتيش بالتحدي . فالنظام الذي نقترحه يوازن بين جميع المصالح الامنية للدول الاطراف . وسوف يعزز الاحتمالات للامتثال العالمي للاتفاقية ، وسوف يزود ، حينما يصبح نافذاً ، هيئة التفتيش الدولية بالقدرة على اكتشاف الحقائق . وسوف يردع حالات الانتهاك المحتملة ، ويكفل في الوقت ذاته للدول الاطراف حماية معقولة لأنشطتها المشروعة .

ليس هناك نصّ في درجة الكمال . فنحن أخذنا العلم اللازم بالآراء التي أبديت بشأن هذا الاقتراح في اللجنة المخصصة . ويشجعنا التأييد العام الذي أبدي في المناقشات حتى الآن لمفهوم الدخول المدرج والمنظم الى المواقع الموجه اليها التحدي . وندرك أن بعض الوفود تعضل دخولاً أكثر إلزاما ، وأن وفوداً أخرى تريد آليات أقوى لحماية المواقع الحساسة . وقد سررنا أيضا لأن اقتراحنا أثار مناقشة فكرية مفيدة لدور المجلس التنفيذي . ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي البت فيه ولكننا واثقون من توصّلنا الى توافق الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة .

وفيما يتعلق بمراقبة الصناعة الكيميائية ، كان الاقتراح ، المقدم من ثمانية وفود دول غير منحازة في تموز/يوليه ، تقدما رئيسيا . فقد حافظ على السمات الرئيسية للنظام المبين حاليا في المادة السادسة من "النص المتداول" ولكنه سد ثغرة هامة كان من الممكن أن تسمح لكثير من المرافق الملائمة بالافلات من التفتيش . فكنتيجة لاقتراح الوفود الثمانية كادت اللجنة المخصصة أن تتوصل الى توافق الآراء على توسيع أحكام المراقبة الواردة في المادة السادسة بحيث تشمل جميع المرافق القادرة على انتاج الاسلحة الكيميائية . وبقي لها أن تعمل على تحديد الصناعة واستبعاد المرافق التي لا تشكل خطراً ، وأن تقوم باعداد نظام التفتيش . ولكننا نعتقد أن التأييد العام لتغطية هذه المرافق ينبغي التعبير عنه في التذييل الاول "للنص المتداول" .

وقد جرت مناقشة مستفيضة بشأن عملية اختيار المرافق المزمع تفتيشها . فنحن وكثيرون غيرنا نعتقد أن عملية التفتيش يجب أن تعبّر عن المصالح الامنية . وتسليما بوجود عدة آلاف من المرافق الملائمة ، فإنه يجب على الدول الاطراف أن تقوم بدور في تعيين المرافق الملائمة للتفتيش . وهذا المنهج ليس وجهاً متخفياً للتفتيش بالتحدي

إذ أن عمليات التفتيش هذه روتينية وسيكون اجراؤها وفقا لذلك . ونحن ندرك مشاعر قلق الآخرين نحو اساءة الاستعمال من خلال الاختيار الوطني ، ونعتقد أنه يجب ادخال ضمانات مثل حدود متفق عليها للعدد السنوي لعمليات التفتيش في دولة ما . ونقدّر سامتنان عمل رئيس الفريق "باء" بشأن هذه القضية ، وسنقوم بدراسة دقيقة لمنهجه المقترح .

ويدفع البعض بحجة أن تكوين المجلس التنفيذي وعملية اتخاذ قراراته قضية لا يمكن أن تتم تسويتها إلا في نهاية هذه المفاوضات . ونحن نعتقد ، على النقيض ، أن توافق آراء واسع النطاق أخذ ينمو في اللجنة ، وأن الاتفاق على تشكيل وعمليات هذا الجهاز التنفيذي الحيوي سيساعدنا على تسوية قضايا أخرى جوهرية . كما نعتقد أن هناك تأييدا واسع النطاق لمجلس تنفيذي يضم من ٣٠ الى ٣٥ عضوا تقريبا . وينبغي أن يكون الاختيار مبنيا على جمع بين المعايير الجغرافية والصناعية . كما ينبغي أن يكون اتخاذ القرارات بشأن القضايا الجوهرية قائما على أساس أغلبية محددة . وقد أعربت عدة وفود بالفعل عن وجهات نظرها بشأن المجلس التنفيذي ونأمل أن يقوم الفريق العامل "جيم" ببحث هذه القضية فوراً .

والقضية الرئيسية الرابعة التي أريد مناقشتها هي عالمية الاتفاقية . فكيف يستطيع المؤتمر اعداد اتفاقية تشجع كافة الدول على الانضمام اليها؟ إنني أود أن أعرب عن اتفاقي مع زميلي الموقر ممثل الارجنتين ، السفير غارسيا موريتان ، الذي لاحظ في الاسبوع الماضي أن اتفاقية للأسلحة الكيميائية هي أساسا اتفاقية أمنية . وأشارت وفود أخرى الى ضرورة ادراج قيود وعوائق بالنسبة للبلدان التي تختار بعد فترة معقولة من الزمن أن تظل خارج الاتفاقية . ونحن نوافق بشدة على ذلك . وقد اقترحنا أنه ينبغي ، بعد فترة انتقالية مناسبة ، التمييز ضد الدول غير الأطراف عند تطبيق ترتيبات التجارة في المواد الكيميائية ذات الصلة بالاسلحة الكيميائية . ويقضي اقتراحنا بأن ترفض الدول الأطراف المتاجرة في هذه المواد مع جميع الدول التي لا تصبح أطرافا في الاتفاقية في غضون فترة معقولة من الزمن . وهذه الاحكام مرتبطة مباشرة بالغرض الاساسي من الاتفاقية وبأمن الدول الأطراف في المستقبل . وسنطلب تأييدكم بناء على هذه الاسس .

وهناك قضية أخرى أريد مناقشتها اليوم وهي المشاكل المزمنة المتعلقة بالاسلحة الكيميائية "القديمة" أو "المهجورة" . وهذه القضية ليست الآن عقبة في سبيل اتمام الاتفاقية . واذا كان من الممكن تسويتها فوراً فلن تصبح عقبة . وعلى أية حال يجب علينا أن نتصدى لها . ونحن ندرك أن هذه القضية تعبر عن عدد من المشاكل المختلفة وهي جميعها حساسة سياسيا . فهناك مثلا قلق نحو رد فعل سلبي جماهيري لتصنيف مثل هذه "الاسلحة الكيميائية" في الاتفاقية . إذ أن التعبير "أسلحة

كيميائية" له وقع عاطفي وسياسي قوي ، وهناك خطر سوء فهم جماهيري . ولهذا السبب نعتقد أنه من المفيد استطلاع امكانية وضع منهج تمييزي للاعلانات المطلوبة . فذلك يضمن أن الأوضاع المختلفة لن تصنّف كلها معا تحت العنوان الوحيد "أسلحة كيميائية" .

وهناك قلق آخر على المسؤولية عن التدمير في حالة وجود أسلحة كيميائية انتجتها دولة ونقلتها الى أراضي دولة أخرى . ومن الأفضل لمثل هذه المسائل أن تتم تسويتها بين الدولتين المعنيتين . وعلى أية حال نحن لا نستطيع أن نترك ثغرة تسمح لدولة طرف بالاحتفاظ بأسلحة كيميائية على أراضيها إذا لم تعمل الدولة التي تملكها على ازالتها أو تدميرها .

ومما يؤسف له أن الكثير من النقاش بشأن هذه القضايا جرى بدون معلومات كافية . واقترح عليكم أن المؤتمر لم يعد يستطيع العمل على أساس الاشاعات ومحادثات الدهاليز . ونحث الحكومات ، التي تواجه مشاكل مع الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة على تقديم معلومات تقنية عن طبيعة المشاكل القائمة . ويمكن أن يتم ذلك ، مثلاً ، أثناء اجتماع خبراء التدمير الذي سيعقد هذا الخريف . ونعتقد أن هذه المعلومات لا تساعد على توضيح الموقف فحسب بل تسهل أيضا الجهود التعاونية لضمان التخلص من هذه الأسلحة بأمان . وأود في هذا الصدد أن أذكّركم بعرض الولايات المتحدة تقديم المساعدة التقنية لتدمير الأسلحة الكيميائية الى أية دولة تواجهها هذه المشكلة .

أما عن موضوع المعلومات الكافية فإن هناك مشاركين في المفاوضات لم يبينوا بعد ما إذا كانت أو لم تكن لديهم أسلحة كيميائية . ونهيب بهم أن يبينوا ذلك لكي يتسنى لأعضاء المؤتمر وضع تقييم صحيح لأبعاد مشكلة الأسلحة الكيميائية .

وأود الآن استعراض موقعنا في هذه المرحلة في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . فكما ذكرت من قبل أن هناك الكثير من القضايا التي أحرزنا فيها تقدّم هذا الصيف ، قد وردت في تقرير رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية باعتبارها قضايا رئيسية تتطلب الاهتمام السياسي وقد تكون في نهاية المطاف عناصر لاتفاقية محتملة . وكانت الولايات المتحدة قد اتخذت خطوات جوهرية بشأن كثير من هذه القضايا الرئيسية ولا سيما بشأن مسائل حق الانتقام ، وبشأن اقتراحنا نسبة ٢ في المائة لتحقيق العالمية ، وكذلك بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة . وفضلا عن ذلك تقدمنا بأحكام متعلقة بالتفتيش بالتحدي ، ونحن على استعداد لمناقشة قضية المجلس التنفيذي وتكاليفه . وفي ضوء هذه الخطوات أعترف بشيء من خيبة الأمل في الأيام الأخيرة بناء على أسس جوهرية واجرائية . فقد سمعنا تهديدات من بعض الوفود بأنهم ، ما لم يحصلوا على ما

يريدون في إحدى المواد ، سيعمدون الى عرقلة مادة أخرى . ومثل هذا الربط التكتيكي الخالي من الاساس المنطقي يدعو فقط الى انتقام من نمس النوع .

وفي هذه المرحلة من المفاوضات ، إذا أردنا التوصل الى اتفاقية للاسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ ، نعتقد أن جميع المقترحات الجادة ، وخاصة المقترحات التي حظيت بتأييد واسع النطاق ، ينبغي التعبير عنها في التذييل الاول "للنص المتداول" ، مشفوعة ، إذا لزم الامر ، بحواشي و/أو أقواس . فقد حان الوقت لوقف المناقشات العامة غير المركّزة . وإذا أردنا ايجاد حلول للقضايا فإن أفضل أساس هو اللغة الفعلية المقترحة للاتفاقية . ولنتوقف عن الجدال على وضع أوراق في تذييلات أخرى . وعندئذ نستطيع أن نركّز جهودنا على النص المقترح للاتفاقية ذاته ، وأن نسعى الى الحل الوسط حيثما أمكن ، وأن نحدد بوضوح بدائل للحل السياسي حيثما لا يمكن الحل الوسط .

ولي أن أضيف الاعراب عن خيبة أملنا لان عدداً مغيراً من الوفود يحول دون الاتفاق على برنامج عمل يمضي بلجنة الاسلحة الكيميائية حتى كانون الثاني/يناير القادم . وتجد حكومتي صعوبة في فهم ذلك بالنظر الى الفرصة المتاحة لاختتام هذه المفاوضات والتوصّل الى اتفاقية في العام القادم . ووفدي لا يعتبر هذه المسالة منتهية وسيواصل الضغط من أجل استمرار عمل لجنة الاسلحة الكيميائية خلال الاسابيع الثمانية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الاسلحة البيولوجية (BWC) ، والجزء الخاص بنزع السلاح من عمل اللجنة الاولى . ولهذه الغاية نناشد العواصم الممثّلة هنا أن تزيد تحسين وفودها حسبما يلزم .

وقد حددت في بياني اليوم المجالات التي اعتقد أنه ينبغي تركيز العمل عليها ، والمنهج الذي ينبغي أن تتخذه . ولاترك موضوع الاسلحة الكيميائية الآن بملاحظة تحذيرية . فقد سمعت القول إن البعض في هذه القاعة يعتقد أن الولايات المتحدة أصبحت ، بعد حرب الخليج وعملية "العاصفة الصحراوية" (Desert Storm) ، أقل اهتماما باتفاقية للاسلحة الكيميائية . وتستند هذه الحجة الى أننا أثبتنا أنه يمكن بالنسبة لانفسنا أن نتصدى لمقدرة استعمال الاسلحة الكيميائية من جانب المعتدي ، بما لدينا من أسلحة تقليدية ، وأننا والاتحاد السوفياتي عالجنا مشكلة مخزوناتنا الكبيرة من الاسلحة الكيميائية والمتطلبات الامنية ، بما توصلنا اليه من اتفاقات ثنائية .

وهذه الحجة خاطئة . فامن الولايات المتحدة ستعززه هذه الاتفاقية . هذا بالاضافة الى أن الولايات المتحدة لها حلفاء وأصدقاء في مختلف أرجاء العالم يعتبر أمنهم ، بما في ذلك أمنهم من هجوم بالاسلحة الكيميائية ، أمراً حيويا لنا . أما الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الذي وقعه الرئيسان بوش

وغوربـاتشيف في أول حزيران/يونيه من العـام المـاضي ، فهو مرتبط أساسا بـالتوصّل الـى اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ولذا ضنواصل العمل بكل جد من أجل الاتفاق هنا .ولكـن من الخطأ بـالمثل الاعتقاد بـأن الولايـات المتحدة وحلفـاءها أكثر اهتمـاما بـالتوصل الـى هذه الاتفاقية من أعضاء مؤتمرنـا الآخرين . ويُعتقد بـالتـالي أن عدداً متزايداً مـن الأحكام التي لا علاقة لهـا بـالأسلحة الكيميـائية ، يمكن اضافته الى الاتفاقية توقّعـا لاستمرارنـا في تقديم تنـازلات . فنحن لسنا المدّعين في هذه المفـاوضات . وابـرام اتفـاقية للأسلحة الكيميـائية سوف يعزّز أمن كلّ دولة تصبح طرفاً فيهـا . وهذا أمـر هام وهدف نبيل: فلنضعه نصب أعيننـا .

وأتطرّق الآن الى مجال كان أداؤنـا فيه أقل من بـارز ـ وهو عمليـة إعـداد التقرير السنوي التي يقوم بهـا المؤتمر . فهذه العمليـة تهدّد بـالخروج عن السيطـرة . وأقرّ بـأننـا ننفق أكثر ممـا يجب من الوقت (٣ أسابيع تقريبـا من أسابيع عملنـا البـالـغ عددها ٢٤ اسبوعـا) وأكثر ممـا يجب من المـال (٠٠٠ ١ دولار أمريكي للصفحة) على إعـداد التقرير . وقد حان الوقت للاصلاح .

وكنت خلال فترة رئاستي لمؤتمر نزع السلاح منذ عهد قريب ، قد بذلت محاولـة جادة لتخفيض مجهود اعداد تقرير المؤتمر لكي يتسنّى تخصيص المزيد من الوقـت لمفـاوضاتنـا بشأن الأسلحة الكيميـائية . واقترحت إعداد تقرير موجز نسبيـا ، مبني علـى أسـاس متطلبـات القـاعدة ٤٥ من النظام الداخلي للمؤتمر . وهذا يعني استبعـاد جمـع وجهـات النظر السياسية للمجموعـات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمـال ـ وهو أكثر جـزء من مجهود إعداد التقرير مضيعة للوقت وإثارة للنزاع وتبديداً للمجهود . فهو يكـرر معلومـات متوفرة في أمـاكن أخرى . ويولّد كميـات كبيرة من سحب الدخان والنيـران السياسية التي تنـاسب الجمعية العـامة للأمم المتحدة أكثر ممـا تنـاسب الهيئـة التفـاوضية العمليـة التي نعمل فيهـا . وفضلا عن ذلك طلبت أمانة مؤتمر نزع السـلاح اختصار الجزء الخاص بـالأسلحة الكيميـائية من التقرير بحذف التذييل الثـاني وبذا يمكـن توفير مبلغ كبير من المـال .

ومع أن هذه الأهداف حظيت بتـأييد واسع النطاق ، فقد أصرّ بعض المشاركين علـى عدم ادخال تعديلات في الاجراءات الروتينية العزيزة . ولم يحدث ، إلا في حالة تقريـر اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية وتقرير اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ، أن رأينـا حتى الآن أية جهود مبذولة لاختصار التقارير أو استبعـاد الجدل السياسي . ففي مـا عداهمـا نرى الأعمـال جارية كالمعتـاد ـ أو أسوأ فمشروع تقرير كل من لجنة ضمانـات الأمـن السلبية ولجنة حظر التجارب النووية قد أضفى عليهمـا بشدة الطابع السياسي وفي بعـض الحالات بتذكير بليغ بـأوج الحرب البـاردة . وفي مشروع تقرير لجنة حظر التجـارب

النووية اتخذت إحدى المجموعات الاقليمية منهج نسخة محضر حرفي وتحاول فرض أكثر من ثماني صفحات كاملة من نص يعلن أو يؤيد وجهات نظرها . وقد لجأوا الى تشويه الحقائق وسوء تفسير وجهات نظر الآخرين . ولم يترك للغرب سوى قليل من الخيارات لتحقيق الضبط والتوازن اللازمين إلا أن يعمل على صياغة ثماني صفحات من عنده إذا أراد طرحها لنقاش حرير . وهذا يكفي فيما يتعلق بالمجهود لتخفيض عبء إعداد تقرير مؤتمر نزع السلاح بغية تكريس المزيد من الوقت للأسلحة الكيميائية .

السيد الرئيس ، حينما كنت في منصبكم كان وضعي يتطلب مني أن أتصرف دون تحيّز وأن آخذ في الحسبان ، في ادارة أعمالنا ، وجهات نظر جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومجموعاته . وكان يتعين عليّ الى حدّ ما أن أضع دوري الوطني وأهدافنا الوطنية على الرف أثناء تلك الفترة . ولم يعد الحال كذلك الآن . وفي حين أن الأوان ربما فات لاجراء تغييرات بالجملة في عملية إعداد التقرير ، فإنني أقترح أن نحاول الآن بدء مجهود أقل تسببا وأكثر فعالية بالمقارنة مع التكلفة . وعلى وجه التحديد أحث رئيسي اللجنتين المخصصتين لضمانات الأمن السلبية وحظر التجارب النووية أن يحاولا تحديد بيانات الموقف السياسي الصادرة من كل مجموعة بما لا يزيد على صفحة أو صفحتين لكل بيان . وينبغي أن ينطبق هذا الحد أيضا على التقارير عن وقف سباق التسلح النووي ، ومنع الحرب النووية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح . ووفدي مستعد لتعليق توافق الآراء بشأن تلك الأجزاء الجوهرية من تقرير مؤتمر نزع السلاح التي تعتبر مثيرة للجدل وغير متوازنة وغير واقعية .

وهذه خطوات صارمة الا أنها ضرورية للغاية في الوقت الذي نحاول فيه التفاوض على اتفاقية عالمية هامة . فبتوافق الآراء حددنا لأنفسنا موعداً نهائياً لابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٢ . وكرّسنا هذا الهدف في ولاية منقحة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ومع ذلك فنحن نتيح "للأعمال الجارية كالمعتاد" أن تورطنا في مناقشات عقيمة بشأن إعداد التقرير تذكرنا بعهد قد مضى .

ولذا أرجو أن تكون أعمال اللجنة المثيرة للجدل مختصرة ومقتصرة على وجهات نظر كل مجموعة ، وأن توضع قضية إعداد تقرير مؤتمر نزع السلاح في جدول اعمال المشاورات المفتوحة العضوية التي ستجري في العام القادم بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ويجب علينا أن نكفل تقريرا أقصر وأرخص وأفيد يمكن أن يقرأه الناس بالفعل . فالتقرير الحالي يكاد لا يفي بأي من هذه المعايير .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكرا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الينا . وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا ، السيد روبرتسون ، الذي سيقدم ، بصفته كرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، تقرير اللجنة الذي تم تعميمه اليوم باعتباره الوثيقة CD/1099 .

السيد روبرتسون (كندا)(الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، بما أن هذه أول مرة يتحدث فيها أحد أعضاء وفدنا منذ توليكم الرئاسة ، اسمحوا لي بأن أبدأ بالانضمام الى المتحدثين السابقين الذين أشادوا برئاستكم ، كما أؤكد لكم أن أعضاء الوفد الكندي مستعدون لمساعدتكم ويسرّهم للغاية تقديمها بأية وسيلة ممكنة في قيامكم بأعمالكم . فأمامكم فترة طويلة جداً كرئيس لنا حتى يعاد عقد مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٢ ، ومن بين القضايا الأخرى التي ستواجهكم قضية ضمان امكانية انجاز عمل مفيد بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية اثناء فترة ما بين الدورتين . فنتمنى لكم كل النجاح .

وأود الآن أن أدلي ببضع كلمات ، بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، ويسرني أن أقدم تقرير هذه اللجنة الموجود أمامكم اليوم تحت الرمز CD/1099 .

كانت اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية إحدى اللجنتين المعاد تشكيلهما عند بداية دورة المؤتمر وعلمت أنها أول لجنة تقدمت بتقريرها الى المؤتمر . وهناك عدة أسباب لذلك ، من بينها الروح الايجابية والتعاونية والمهنية الممتازة حقيقة التي أبدتها الوفود طوال الدورة في بحثنا هذا البند . وهناك سبب آخر هو الاستئناف السريع ، عند بداية عملنا ، لمنهج فريقي الاتصال نحو هذه القضية: فغريق الاتصال ألف استأنف بسرعة عمله بصدد مشروع مواد لاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، وواصل فريق الاتصال باء النظر في العناصر الممكنة المتصلة بحظر الهجمات على المرافق النووية .

بل وسبب آخر للتقديم السريع لهذا التقرير هو العمل النشط الماهر الذي أداه منسقا أعمال فريقي الاتصال ، السيد سكوت أومينيه من نيجيريا والسيد غيورغي ديميتروف من بلغاريا . وأود أن أعرب لهما عن تقديري الشخصي وكذلك عن تقدير أعضاء اللجنة المخصصة لما قاما به من عمل جيد . وفي النهاية هناك عامل يفسر أسباب سير عملنا بجدارة في اللجنة المخصصة هو أنه أنجز على أساس نصوص مقدمة من سنوات سابقة وبذا لم تكن هناك حاجة إلا لقليل من الوقت للمناقشة العامة وأحيل معظم العمل الى فريقي الاتصال .

فماذا أنجزنا هذا العام؟ بعبارات عامة ، وعلى الأقل بالمقارنة مع التطورات الرائعة التي رأيناها ورحبنا بها تماما في مجالات أخرى لنزع السلاح ، قد يبدو أنه لم ينجز الكثير . ولكن من خلال منهجها المنتظم خطوة فخطوة ولو أنه يستغرق وقتا طويلا ، لمعالجة القضايا التي أمامها ، أحرزت اللجنة المخصصة تقدما نسبيا .

فغيما يتعلق بمشروع المواد لاتفاقية بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، هنـــاك الآن في النص اقتراح بديل لمعالجة النطاق والتعاريف . وسيقدم هذا الاقتراح الى الوفـــود لدراسته أثناء فترة ما بين الدورتين ، وتم أيضا تنقيح نصوص جديدة متفق عليهـــا لتتيح إدخال تعديلات والتقديم الى المؤتمرات الاستعراضية ، كما تم المزيد مـــن التنقيح لنص التحقق والامتثال .

وفيما يتعلق بالعناصر الممكنة المتصلة بحظر الهجمات على المرافق النووية ، أود أن أوضح أولا أنه لم يحدث أي تقدم في المسألة الحاسمة لنطاق اتفاقية نهائيـــة ، أي ما هي المرافق التي ستكفل لها الحماية . ومن الواضح بالتالي أن المزيد مـــن الوقت لا يزال لازما بشأن هذه المسألة . وعلى أية حال أدخل المزيد من التنقيحـــات والايضاحات على العناصر المتعلقة بالسجل وعلى أجزاء من مخطط التحقق والامتثال .

وقد أوصت اللجنة المخصصة في استنتاجاتها بأن يبت المؤتمر في إعادة إنشـــاء اللجنة مبكرا في العام القادم . وكرئيس مغادر للجنة أؤيد تماما هذه التوصية .

وأود في الختام أن انتهز هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى جميع الوفود علـــى مساهمتهم في أعمال اللجنة المخصصة وعلى تأييدهم لرئاستها طوال العام . كمـــا أود مرة أخرى تهنئة منسقي أعمال فريقي الاتصال ، السيد أومينيه والسيد ديميتـــروف . وأشكر أيضا جميع أعضاء الأمانة المعنيين على تأييدهم ومساعدتهم .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالاسبانية): شكراً لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحـــة الاشعاعية على تقديمه تقرير اللجنة ، وأيضا على الكلمات الرقيقة التي وجههـــا الينا . وأود أن أعرب عن تهانينا للسيد روبرتسون على قيادته لعمل اللجنة بمـــا مكنها من التوصل الى توافق الآراء بسرعة على التقرير الذي قدمه لتوه . وأنوي وضـــع التقرير الوارد في الوثيقة CD/1099 أمام المؤتمر لاعتماده في جلستنا العامـــة المقبلة يوم الخميس ٢٣ آب/أغسطس .

وأعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية ، السفيرة سولزبي .

<u>السيدة سولزبي</u> (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية)(الكلمة بالانكليزية): أود أولا أن أنضم الى المتحدثين السابقين فـــي تهنئتكم ، سيادة الرئيس ، على توليكم منصبكم . فنحن جميعا نعرف جيدا خبرتكـــم الواسعة ومهاراتكم ، ونثق كل الثقة في قيادتكم الحكيمة لنا أثناء الأسابيع الباقية من هذه الدورة وما بعدها .

أود اليوم الادلاء ببيان متعلق بالبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، نيابة عن المجموعة الغربية .

في هذا الوقت المتسم بتغيير بارز وسريع تواصل المجموعة الغربية تعليق أهمية على البنود النووية في جدول أعمالنا . ونحن نرحّب بالمناقشات في هذا المحفل بشأن نزع السلاح النووي لاننا نؤمن بأن هذه المناقشات تلعب دورا ايجابيا في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين في العصر النووي . ومع ذلك يظل رأي المجموعة الغربية أن منع حرب نووية لا يمكن بحثه كما ينبغي إلاّ في سياق منع الحرب بصفة عامة . والسؤال الحقيقي المطروح للنقاش هو كيف يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدولي في العصر النووي . فمنع الحرب في العصر النووي موضع اهتمام عالمي وليس مجرّد مسؤولية دول أو أحلاف عسكرية معينة . وقد أكدت هذه الحقيقة بوضوح محزن ، الاحداث المفجعة التي شهدها العام الماضي في الخليج .

فالأوقات تتغير ربما على نحو يبعث على الأمل أكثر من أي وقت مضى في التاريخ . إلا أن وقت التغيير هو لا محالة وقت شك واضطراب وخوف وكذلك وقت أمل . والتحدي الماثل أمامنا جميعا هو العمل على توجيه هذه التغييرات في القنوات السلمية والايجابية . وتشير التطورات في العلاقات بين الشرق والغرب وفي أقاليم أخرى ، الى أن التقدم الحقيقي ممكن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وتقرّبنا التغييرات الجارية من تحقيق تصورنا لعالم أكثر عدالة وانسانية وديمقراطية . وإذا استمرت هذه الاتجاهات فسوف تعزّز الاحتمالات لتحسينات أساسية في العلاقات الدولية ، وذلك شرط أساسي للتقدّم الحقيقي لا في مجال نزع السلاح النووي فحسب بل في جميع مجالات نزع السلاح .

والهدف الأساسي للسياسة الغربية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، كان ولا يزال هو منع الحرب عن طريق تعزيز الأمن وزيادة الاستقرار على أدنى مستوى من القوات والأسلحة يتمشى مع متطلبات الدفاع عن النفس المشروع سواء فرديا أو جماعيا . ونحن مقتنعون بأن تدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة ستواصل مساعدة تشكيل وتدعيم وضع نظام تعاوني جديد ، كما هو منظور في ميثاق الأمم ، لا يكون فيه لأية دولة أن تساورها مخاوف على أمنها . وتعتقد المجموعة الغربية أن المفاوضات في جميع أقاليم العالم بغية الحد من خطر النزاع ، والقضاء على سباق التسلح ، وبناء الثقة المتبادلة بأسلوب منصف وباعث على الاستقرار ، يمكن أن تسهم اسهاما كبيراً في الأمن الدولي .

وقد عملت مجموعة الدول الغربية طوال سنوات عديدة من أجل تعجيل التقدّم في مجالي عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح على أساس اقليمي وعالمي . وقد أثبتت أزمة

الخليج أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والأجهزة القادرة على إطلاقها ، بالاضافة الى التكديس المفرط للأسلحة التقليدية ، يقوّض الأمن الدولي ويزيد من خطر النزاع المسلح في شتى أرجاء العالم . ولمواجهة هذا التحدي جددنا التزامنا نحو الاسراع بقدر الامكان لتحقيق خطوات تقدم في المحافل الدولية التي تقوم الآن بمعالجة قضايا انتشار معينة .

والمجموعة الغربية ملتزمة التزاما قويا ، وستواصل العمل ، نحو الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ترحب المجموعة الغربية بحالات الانضمام الهامة الحديثة الى المعاهدة في افريقيا الجنوبية ، وتأكيد الصين مؤخراً عزمها ، من حيث المبدأ ، على الانضمام الى المعاهدة . وترحب الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة الغربية بقرار فرنسا ، من حيث المبدأ ، الانضمام الى المعاهدة . وتناشد المجموعة الغربية جميع الدول أن تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إذ أن العضوية العالمية فيها والامتثال التام لأحكامها من جميع الأطراف أمر هام لزيادة تعزيز تلك المعاهدة . وتؤيد المجموعة الغربية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تسهيل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وفي القيام بالضمانات . كما تؤيد سلوك التصديري المسؤول من قبل الدول القادرة على التعاون مع دول أخرى في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

وتذكيرا بأن جميع الدول ملزمة بتكثيف جهودها واتخاذ خطوات للنهوض بنزع السلاح ، يلاحظ أعضاء المجموعة الغربية بقلق متزايد حيازة وتطوير تكنولوجيا القذائف التسيارية ، ربما لأغراض غير الأغراض السلمية ، من قبل عدد متزايد من الدول . فالقضاء على هذا المصدر المحتمل لعدم الاستقرار وعدم الأمن الدوليين يتطلب عملا على المستويات الثنائي والاقليمي والدولي . وترحب المجموعة الغربية بالجهود التي تبذلها بعض البلدان لتحسين سلوكها التصديري الوطني ، كما نرحب برغبة بلدان أخرى في الاشتراك مع البلدان الأصلية السبعة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف . وسوف نتابع باستعجال الجهود في الأمم المتحدة وغيرها لمعالجة مشكلة التكديس المفرط للأسلحة ، وذلك بضمان الشفافية وضبط النفس .

ونرحب بالابرام الناجح والتنفيذ المستمر لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي أزالت فئة كاملة من الأسلحة النووية . كما نرحب بتبادل صكوك التصديق والبروتوكولات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمعاهدتي التجارب النووية ، وهما معاهدة العتبة لحظر التجارب ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، وذلك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في هيوستون . ونرحب أيضا بمعاهدة "ستارت" التي وقعها مؤخراً الرئيسان بوش وغورباتشيف ، والتي تمثل انجازاً رئيسياً

في تحقيق توازن أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به على مستويات أدنى للقوات النووية الاستراتيجية . وحينما يتم التصديق عليها ستؤدي هذه المعاهدة خلال سبع سنوات الى تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية لكل من الجانبين من مستواها الحالي ، وهو ما بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ١١ من الأسلحة ، الى مستوى أدنى ما بين ٠٠٠ ٨ و٠٠٠ ٩ من الأسلحة . ويشمل اتفاق "ستارت" تخفيضا رئيسيا في أكثر الأسلحة خطورة وزعزعة للاستقرار ، وهي القذائف التسيارية ذات القاعدة البرية ورؤوسها الحربية ، ويفرض قيوداً على أنواع معينة من الأسلحة الاستراتيجية .

ونؤيد تأييداً تاما الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على متابعة محادثات جديدة بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، والعلاقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية . وقد ورد هذا الاتفاق في البيان المشترك الصادر في أول حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عن المفاوضات المقبلة بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، والمزيد من تعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات الرامية الى تيسير مواصلة تخفيض القوات النووية شبه الاستراتيجية ، كانت دول المجموعة الغربية الأعضاء في حلف الأطلسي قد أوضحت ما يلي في اعلان لندن الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٠:

"إن التغييرات السياسية والعسكرية في أوروبا وتوقعات حدوث المزيد من التغييرات تتيح الآن للحلفاء المعنيين المضي قدما في هذا الاتجاه . ومن ثم سيتسنى لهم تعديل حجم قواتهم المخصصة للردع النووي وتطويع مهامها . وخلصت هذه الدول الى أن الظروف السياسية والعسكرية الجديدة في أوروبا ستقلل بشكل كبير من دور المنظومات النووية شبه الاستراتيجية التي لها أقصر المدى . ولذا فإنها قررت على وجه التحديد أن يتقدم الحلف ، بمجرد بدء المفاوضات الخاصة بالقوات النووية قصيرة المدى ، باقتراح يقضي بإزالة جميع قذائف مدفعيته النووية من أوروبا ، مقابل المعاملة بالمثل من جانب الاتحاد السوفياتي .

"ومن المتوقع بدء مفاوضات جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض القوات النووية قصيرة المدى بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق القوات التقليدية في أوروبا . وسوف يضع الحلفاء المعنيون ، للاستخدام في هذه المفاوضات ، إطاراً لتحديد الأسلحة يراعي احتياجاتهم الى عدد أقل كثيرا من الأسلحة النووية ، وتقلّص الحاجة الى المنظومات النووية شبه الاستراتيجية التي لها أقصر المدى ." .

ويسعى أعضاء المجموعة الغربية بنشاط الى مواصلة التقدم في ميدان منع السلاح النووي فالمجموعة تشارك في هدف نزع السلاح العام والكامل ، لكنها تدرك أن تحقيقه سيتطلّب سلسلة من اجراءات تحديد الأسلحة في المجالات غير النووية فضلا عن المجالات النووية . وستتحمل جميع الدول مسؤولية في هذه المجالات .

وفي الختام تؤكد المجموعة الغربية عزمها على مواصلة السعي بنشاط الى إبرام اتفاقات نزع سلاح تعزّز أمن جميع أعضاء المجتمع الدولي .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن الى رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (السيزمية) ، الدكتور أولا دالمان ، الذي سيقدّم تقرير الفريق والذي تمّ تعميمه اليوم تحت الرمز CD/1097 .

السيد دالمان (السويد)(الكلمة بالانكليزية): سأقدم اليوم التقرير المرحلي عن الاجتماع الأخير لفريق الخبراء العلميين المخصص ، وهو وارد في الوثيقة CD/1097 . فقد عقد هذا الاجتماع ، وهو الدورة الثانية والثلاثين لهذا الفريق ، في الفترة بين ٢٩ تموز/يوليه و٩ آب/أغسطس ١٩٩١ . وشارك فيه خبراء وممثلون من ٣٨ بلداً . وشارك في بعض أجزاء الدورة ممثلون من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومن المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة التوابع الاصطناعية (يشار اليها عادة باسم انمارسات: INMARSAT) وحظي الفريق طوال الدورة بالخدمات الممتازة من الأمانة .

ويسرني أن أتحدث الى مؤتمر نزع السلاح عن نجاح اجراء التجربة التقنية الكبيرة الثانية (يشار اليها باسم الاختبار التقني الثاني: GSETT-2) . فقد أجريت التجربة كما خطط لها في الفترة بين ٢٤ نيسان/ابريل و٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وشملت ستة أسابيع من تسجيل وابلاغ البيانات باستمرار . وكما ابلغت المؤتمر في مناسبات سابقة فإن هذه التجربة الواسعة النطاق قد خطط لها بدقة وأعدّت لها تعليمات مفصلة تحت إشراف منسّق التجربة ، السيد باشام من كندا . وأجريت أيضا عدة تجارب تحضيرية خلال العامين الماضيين . فهذا المنهج ، الذي تم به تدريجيا حشد المرافق اللازمة للتجربة الكاملة الواسعة النطاق ، ثبت أنه مفيد للغاية .

وقد شارك في هذه التجربة ٣٤ بلدا ، وذلك بزيادة ١٠ بلدان بالمقارنة مع التجربة التحضيرية . ويرحّب الفريق المخصص كل الترحيب بهذه المشاركة الموسّعة

التي شملت أيضا بلدان في افريقيا وأمريكا الجنوبية . ويرجع الفضل بدرجة كبيرة في الحصول على هذه المشاركة الزائدة الى الجهود التعاونية الدولية على المستوى الوطني ومستوى المعاهد . فقد قامت البلدان التي لديها الخبرة والمرافق ، وعن طريق ترتيبات ثنائية ، بدعم إنشاء وتشغيل محطات ومراكز وطنية للبيانات في البلدان الأقل خبرة في مجال العلوم الاهتزازية .

وكانت الروح التعاونية بين جميع المشاركين في التجربة هي الاساس في تجربتنا ، وما كنّا سننجح قط بدونها . فكثير مما قدم في اجتماعات الفريق المخصص وصف هذا التعاون ورحّب به ووصف كيف تمّ تبادل الأجهزة والحاسبات الالكترونية بمعداتها وبرامجها بين المعاهد المشاركة وكيف ذهب خبراء الى محطات أو مراكز بيانات في بلدان أخرى للمساعدة في تركيب أجهزة جديدة أو تشغيل الأجهزة الموجودة أو حتى لمواجهة أعباء العمل الثقيلة أثناء اجراء التجربة .

وكانت التجربة اثباتا عمليا للتعاون الدولي الوثيق والناجح .

وسأحاول الآن وصف حجم وتعقيد هذه التجربة الواسعة النطاق . فقد ساهمت جميع البلدان المشاركة (٣٤) ببيانات من جميع المحطات السيزمية البالغ عددها ٦٠ محطة على جميع القارات بما فيها القارة القطبية الجنوبية (آنتاركتيكا) . وكانت البيانات ترد يوميا من هذه المحطات عن طريق مراكز البيانات الوطنية الى مراكز البيانات الدولية التجريبية الأربعة العاملة في استراليا والسويد والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي المجموع تم تبادل أكثر من ٠٠٠ ٣٠ رسالة خلال فترة الأسابيع الستة . ووردت معلومات عن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ اشارة سيزمية مرصودة من مراكز البيانات الوطنية . وتضمنت هذه التقارير على السواء بارامتر أو بيانات المستوى الأول التي تعطي وصفا موجزاً للاشارات المرصودة ، ووصف شكل الموجات الاهتزازية الكامل وبالتالي أوسع أو بيانات المستوى الثاني . وبلغة الخبراء توصف الكمية الاجمالية من المعلومات المتبادلة بأنها أكثر من "جيجابايت" (gigabyte) واحدة من البيانات . ولأخذ فكرة عن الكمية الضخمة من المعلومات الضالعة في ذلك فلنتخيل "جيجابايت" واحدة محولة الى بيانات في هذه القاعة ذاتها . فستطابق بيانا يستمر لمدة ثماني ساعات في اليوم وسبعة أيام في الاسبوع ويستغرق المتبقى من هذا القرن .

وقد أدى تحليل ٠٠٠ ١٠٠ اشارة واردة أجري في مراكز البيانات الدولية التجريبية الاربعة الى تعيين وتحديد موقع ما مجموعه ٠٠٠ ٦ ظاهرة اهتزازية في جميع أرجاء العالم وتحدثنا الطبيعة - إذ على أثر زلزال كبير في القوقاز في ٢٩ نيسان/ابريل حدثت عدة مئات من الهزات التابعة خلال فترة قصيرة من الزمن . وشددت

هذه الكمية الكبيرة من البيانات الناتجة عن هذه الزلازل ، الضغط على الشبكة وتسببت في أعباء فوق الطاقة في عدة مراكز ، وتلك تجربة مفيدة .

أما معالجة وتبادل هذه الكمية من المعلومات على نطاق عالمي فهي أعمال شاقة حتى باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة والحاسبات الالكترونية . فتحديثا التكنولوجيا الحديثة واستخدمنا أحدث أجهزة الكمبيوتر والاتصال المتاحة للوفاء بمهمتنا . ونجحنا في انجاز أوسع وأعقد تجربة تجاوزت كل ما أجري في أي وقت مضى للأغراض العلمية في مجال العلوم السيزمية . وهي أيضا كما أعلم أوسع تجربة متعددة الأطراف فاقت بكثير كل ما أجري من قبل لغرض تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ولم نحصل على ذلك بدون مقابل .

فالنتيجة الناجحة للتجربة نتجت عن العمل المتفاني من مئات الناس في المحطات السيزمية وفي مراكز البيانات الوطنية والدولية ، الذين استطاعوا ، بحماسهم ومهارتهم وأيام العمل الطويلة ، التغلّب على كثير من المشاكل العملية التي حدثت طوال التجربة . فبالنيابة عن الفريق المخصص أود أن أعرب عن عظيم تقديرنا لجميع هؤلاء الناس في مختلف أرجاء العالم الذين ساهموا بنجاح في عملنا .

وقد استعرض الفريق في دورته النتائج والخبرات المكتسبة في مراكز البيانات الوطنية والدولية التجريبية . وتم تقديم كمية كبيرة من المعلومات ، ولم يمكن سوى اجراء تحليل وتقييم مؤقتين خلال دورة الاسبوعين . وبعض النتائج الأولية مجمّعة ومرفقة بالتقرير المرحلي . وأرجو أن تسمحوا لي بابداء بعض التعليقات الأولية في ذلك الصدد .

فرغم المشاركة السارة في التجربة الكاملة من قبل عدد من البلدان الجديدة فإن التوزيع العالمي للمحطات المشاركة لا يزال غير متساوي . فنصف المشاركين تقريبا من أوروبا وقليل من المشاركين في افريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية . وقد أثبتت التجربة قوة محطات الصفائف الحديثة ، إذ جاءت من هذه المحطات الأغلبية العظمى من عمليات الرصد أثناء التجربة . وعلينا أن ننظر في كيفية استخدام هذه التكنولوجيا التي أخذت تصبح أرخص ثمنا على نطاق عالمي . وكانت التجربة التي أجرتها المانيا ، ودعت اليها أيضا أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، قد جاءت في الوقت المناسب وتبيّن منها مفهوم هام عن "محطة لنزع السلاح" مبنيّة على التكنولوجيا الحديثة .

ويبدو أن المراكز الوطنية للبيانات تعمل كما ينبغي في جميع أنحاء العالم . فقد بذلت جهود عظيمة في هذه المرافق ، ومن المهم النظر في كيفية صيانة هذه المرافق ذات الأهمية الحاسمة للشبكة العالمية .

أما تبادل البيانات الدولي بين مراكز البيانات الوطنية والمراكز الدولية وبين المراكز الدولية ذاتها ، الذي نجمت عنه مشاكل كبيرة أثناء التجارب التحضيرية قد أصبح الآن يعمل على أحسن ما يرام . فقد وصلت البيانات في موعدها ولم تفقد سوى مائتي رسالة من مجموع ٣٠ ٠٠٠ رسالة ، وهو عدد قليل جداً . ويمكن تحسين شبكة الاتصال أكثر من ذلك باستخدام شبكة أكثر تجانساً . وتستخدم اليوم مجموعة كبيرة من الوسائل .

وقد أجري تحليل في مراكز البيانات الدولية التجريبية باستخدام بيانات البارامترات والأشكال الموجية على السواء . وجرت معالجة بيانات البارامترات باستخدام أسلوب أوتوماتيكي أساسا في حين أن تحليل بيانات الأشكال الموجية يتطلب تحليلا تفاعليا حيث يتفاعل خبير الاهتزازات مع شاشة كمبيوتر تخطيطي . واستطاعت مراكز البيانات الدولية التجريبية الى حدّ كبير مواجهة عبء العمل الثقيل . إلا أن الوقت المتاح لاجراء تحليل شامل لبيانات الأشكال الموجية ، كان محدوداً . ويلزم المزيد من تحليل قاعدة البيانات القيّمة المجموعة أثناء التجربة ، لكي يتسنّى تقييم تام للامكانية الكاملة لتحليل الأشكال الموجية . ومن المتوقع إجراء هذا التحليل الاضافي في مراكز البيانات الدولية التجريبية قبل الدورة القادمة للفريق .

وكان الغرض من التجربة ، كما يشير اسمها ، هو اختبار مختلف المكونات التقنية للشبكة . ولكن فضلا عن ذلك أمكن الحصول على معلومات قيّمة ذات طابع أساسي أعمق . وسوف يستغرق التحليل الوافي لكلّ هذه المعلومات الواسعة وقتا طويلا ويتعين اجراؤه بالتعاون الوثيق مع المؤسسات العلمية في مختلف أرجاء العالم . وسأبدي على أية حال بضع ملاحظات أولية . فمشكلة ربط الاشارات المرصودة مع أحداث محدّدة لا تزال مشكلة عسيرة إذ أن ما يقرب من نصف الاشارات المرصودة أثناء هذه التجربة لم تكن مرتبطة بأحداث في التحليل الحالي . والشبكة التي صممها الفريق هي أساساً شبكة رصد سيزمي عن بعد ، قائمة على أساس عمليات رصد في مدى ٣ ٠٠٠ الى ١٠ ٠٠٠ كيلومتر من المحطات . وقد تبين بوضوح أثناء هذه التجربة وفي التقارير العلمية الوطنية الى الفريق أن قدرات الرصد من مسافات اقليمية ، مثلا حتى ٣ ٠٠٠ كيلومتر من المحطات ، جيدة جداً . وقد يكون لهذا أثر هام على تصميم الشبكة . ومسألة هامة ثالثة هي كيف يمكن ، في سياق الشبكة العالمية التصرف مع المعلومات المقدمة من شبكات سيزمية وطنية في فرادى البلدان ، وهي غالبا ذات نوعية عالية .

ولاحظ الفريق المخصص أن اجراء تقييم شامل لنتائج التجربة التقنية الكبيرة الثانية (GSETT-2) سيكون عملا هائلا . فانشأ خمسة أفرقة دراسية يرأس كل فريق منها موجّه لمعالجة الجوانب المختلفة لهذا العمل التقييمي . وسيبذل الفريق المخصص كل

الجهود لاتمام ومع تقرير بشأن اجراء تقييم شامل للجوانب التقنية للتجربة اثناء الدورة الربيعية لعام ١٩٩٣ . فالتقييم السيزمي الكامل سيحتاج الى وقت أطول بكثير وسيقدّم تقرير عنه في وقت لاحق . وفي هذا الصدد يعتقد الفريق بأنه من المستصوب توفير مرافق الى الحد المطلوب لاجراء تقييم ناجح لهذه التجربة .

وبناء على دعوة من مؤتمر نزع السلاح حضر دورة الفريق ممثل عن المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة التوابع الاصطناعية "إنمارسات" وقدّم معلومات عن شبكتهم العالمية لتبادل المعلومات . وقد أجرت "إنمارسات" أيضا تجربة لشبكتها حضرها أعضاء من المؤتمر . وتعرض "إنمارسات" الآن إمكانية هامة لاتاحة تبادل المعلومات على نطاق عالمي من محطات سيزمية ومحطات رصد أخرى واقعة في مناطق لا توجد فيها وسائل اتصال أخرى عالية النوعية . وأعرب الفريق عن تقديره لمنظمة "إنمارسات" على مساهمتها القيّمة في أعمال الفريق .

وواصل الفريق مناقشته الأولية بشأن أعماله المقبلة . وأعرب عن رأيه بأنه يمكن الاضطلاع بعمل بالغ القيمة بموجب ولايته الحالية ، فيما يتعلق بالتدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ويتوقع الفريق أن يتمكّن من وضع توصيات محددة في هذا الصدد أثناء دورته القادمة ، آخذا في الاعتبار نتائج التجربة التقنية الكبيرة الثانية (GSETT-2) .

ويقترح الفريق المخصص أن تعقد دورته القادمة في الفترة من ٢ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكرا لرئيس الفريق المخصص على تقديمه التقرير وكذلك على المعلومات المفيدة التي زوّد المؤتمر بها . وفيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/1097 ، يقدّم الينا الفريق المخصص توصية واردة في الفقرة ١٩ بأنه سيجتمع في المرة القادمة في الفترة من ٢ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ . واقترح تقديم التوصية الى المؤتمر في الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٢٢ آب/أغسطس . وبالطبع يجوز لاية وفود ترغب في ابداء تعليقات على التقرير الوارد في الوثيقة CD/1097 أن تفعل ذلك في تلك الجلسة أو بعدها كما تشاء .

ليس لدي متحدثون آخرون على قائمتي لهذا اليوم . فهل يريد أي مندوب آخر أن يأخذ الكلمة؟

أود الآن أن أشير الى شيء آخر . فقد عممت الامانة اليوم جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع المقبل ، وقد أعد هذا

الجدول على أثر مشاورات مع رؤساء اللجان المخصصة . والجدول كالعادة ذو طابع ارشادي ويمكن تعديله إذا ما لزم ذلك . وأود في هذا الصدد الاشارة الى تغييرين تم الاتفاق عليهما أثناء المشاورات التي عقدت هذا الصباح في مكتب اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . فالتغيير الأول متعلق بإضافة اجتماع جديد للفريق "جيم" في يوم الثلاثاء ٣٠ آب/أغسطس في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر . والتغيير الثاني متعلق بالاجتماع المزمع عقده يوم الجمعة ٢٣ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً . فبدلا من الفريق "جيم" سيخصص هذا الاجتماع للفريق "باء" . وستقوم الأمانة بتوزيع النص المعدّل في صناديق البريد المخصصة للوفود . وإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول كما هو معدّل شفويا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): ليست هناك أعمال أخرى لهذا اليوم ولذا اعتزم الآن رفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٢ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ صباحاً